محاضرة النحو الثالثة عشرة

فعلا الشرط والجزاء:

الأدوات التي تجزم الشرط والجزاء تقتضي فعلين هما: فعل الشرط وفعل الجزاء (الجواب). ويكونان على أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، ويكونان في محل جزم. ومنه قوله تعالى: ﴿ إنْ أحسنْتُم أحسنْتُم لأنفسِكُم _ الإسراء: ٧﴾.

الثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: إنْ يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو. ومنه قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُبدُوا ما في أنفسِكُم أو تُخفُوهُ يُحاسبْكُم بهِ اللهُ _ البقرة: ٢٨٤﴾.

الثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عمرٌو. ومنه قوله تعالى: ﴿ مَن كانَ يُريدُ الحياةَ الدنيا وزينتَها نُوَفِّ إليهم أعمالَهُم _ هود: ١٥﴾.

الرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، نحو: إنْ يقُمْ زيدٌ قامَ عمرٌو، ومنه قول أبي زيد الطائي: (الشاهد: ٣٤٠): مَن يَكِدنِي بسَيِّئٍ كنتَ منه كالشَّجا بينَ حَلقِهِ والوَرِيدِ

الشاهد فيه: قوله: (من يكدني... كنت) حيث جزم بمَن الشرطية فعلين، الأول مضارعاً والثاني ماضياً. ومنه قوله (ص): (مَنْ يقُمْ ليلةَ القدرِ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِن ذنبهِ).

ملاحظة (١): يجب في فعل الشرط أن يكون فعلاً خبرياً (أي ما ليس أمراً، ولا نهياً، ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب)، ومتصرفاً غير مقترن بقد أو السين أو سوف، وغير منفياً بـ (ما، لن). والأصل في جواب الشرط أن يكون صالحاً لأن يَحُلَّ محل الشرط، فإذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء، وتسمى فاء الجزاء أو فاء الجواب. وذلك كالجملة الاسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو فعلية فعلها طلبي (فعل أمر)، أو الفعلية المنفية بـ (ما، ولن)، أو الفعلية المقترنة بـ (قد، أو السين، أو سوف)، أو الفعلية المصدَّرة بـ (رُبَّ، أو كأنّما، أو بأداة شرط). ويكون جواب الشرط هو الجملة لا الفعل وحده. ومثاله قوله تعالى: ﴿ فإنْ تولْيتُم فمَا سألْتُكم مِن أجرٍ _ يونس: ٧٢﴾.

سؤال تطبيقي: لماذا يجب أن تقترن جملة جواب الشرط بالفاء؟

سؤال تطبيقي: بيِّن فعلَ الشرطِ وجزاءَه مع إعراب الآية إعراباً مفصلاً، في قوله تعالى: ﴿ وإنْ أحَدٌ مِّن المُشركينَ استَجارَكَ فَأَجِرْهُ _ التوبة: ٦﴾.

ملاحظة (٢): يجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سيئةٌ بِما قدَّمَتْ أيدِيهِم إذا هُم يَقنَطُونَ _ الروم: ٣٦﴾.

ملاحظة (٣): إذا وقع بعد جزاء الشرط (الجواب) فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. وقد قُرِيء بالثلاثة قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُبدُوا مَا في أنفُسِكُم أو تُخفُوهُ يُحاسبْكُم بهِ اللهُ فَيغفِرُ لِمَن يشاءُ _ البقرة: ٢٨٤﴾ بجزم يغفر فالفاء عاطفة، ورفعه فالفاء استئنافية، ونصبه فالفاء سببية. وقراءة الرفع هي المشهورة. وكذلك روي بالثلاثة قول النابغة الذبياني: (الشاهد: ٣٤٣)

فإنْ يُهلِكْ أبو قابُوسَ يَهلِكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعدَهُ بِذِنابِ عَيشٍ أجبِّ الظهرِ ليس لهُ سَنامُ

الشاهد فيه: قوله: (ونأخذ) حيث روي بالجزم فالواو عاطفة، وروي بالرفع فالواو للاستئناف، وروي بالنصب فالواو للمعية على إضمار أنْ.

حذف الشرط والجزاء:

يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء عنه بالشرط إذا دلَّ عليه دليل، نحو: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، فحذف الجواب لدلالة (أنت ظالمٌ) عليه، والتقدير: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ فأنتَ ظالمٌ. وهذا كثير في لسانهم.

أما حذف فعل الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل، ومنه قول الأحوص: (الشاهد: ٣٤٥)

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

الشاهد فيه: قوله: (وإلا يعلُ) يعل: جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة الواو، حيث حذف فعل الشرط ودل عليه ما قبله، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، والتقدير: وإلَّا تُطلِّقْها يعلُ مفرِقَكَ الحُسامُ.